

نوري قزljه، مشدداً على ضرورة ترجمة الإمكانيات المتاحة إلى تعاون عملي ومستدام:

القطاع الخاص محور تطوير التعاون الإقتصادي بين إيران وأفغانستان

الجمهورية الإسلامية الإيرانية تدعم تطوير التبادلات التجارية والاستثمار المشترك، وتعزيز حضور القطاع الخاص في العلاقات الإقتصادية مع أفغانستان، مشيراً إلى أن توطيد التعاون بين تجار البلدين يمكن أن يسهم في زيادة حجم التبادل التجاري وتحقيق استفادة أفضل من الطاقات المشتركة.

التأكيد على توسيع التعاون الإقتصادي والترازنيقي

كما تحدث نوري قزljه، خلال الاجتماع السابع للجنة الإقتصادية المشتركة بين البلدين، بشأن تطوير العلاقات الثنائية وتوسيع التعاون الإقتصادي والترازنيقي، وقال: تم بحث آخر مستجدات العلاقات بين البلدين ومجالات تطوير التعاون الإقتصادي والترازنيقي، وأكد الجانبان على الاستفادة من الطاقات القائمة لتوسيع التفاعلات وتسهيل العلاقات التجارية والاقتصادية، وأضاف: أن دور هذه اللجنة في متابعة الاتفاقات الرامية إلى إزالة معوقات التعاون وتهيئة مجالات جديدة لتطوير العلاقات الإقتصادية، كان من المحاور الأخرى التي بحثها الجانبان.

من جانبه، أعرب أمير خان متقي، وزير الخارجية الأفغاني، خلال هذا اللقاء، عن ارتياحه لمسار التعاون الإقتصادي والترازنيقي العملي بين إيران وأفغانستان، مؤكداً وجود مزيد من الطاقات والفرص لتوسيع هذا التعاون، وقال: تتمثل الطاقات الواسعة للبلدين لتطوير العلاقات الإقتصادية في متابعة الاتفاقات وتعزيز التعاون المشترك في إطار اللجنة الإقتصادية المشتركة بين إيران وأفغانستان.

عقد اجتماعات تجارية مشتركة وإجراء مباحثات مباشرة بين ممثلي القطاع الخاص، من شأنه أن يمهد الطريق لتحديد فرص جديدة وبلورة تعاون مستدام



الاحتياجات المتبادلة، إلى جانب تهيئة الظروف لزيادة الإنتاج وتطوير الأسواق التصديرية.

تحويل الاتفاقات إلى خطوات عملية

وفي إشارة إلى تواليه مسؤولية الجانب الإيراني في اللجنة الاقتصادية المشتركة بين إيران وأفغانستان، أعلن نوري قزljه عن متابعة عقد الاجتماع المقبل للجنة في أسرع وقت ممكن، وقال: سيُبدل خلال هذا الاجتماع جهد لدراسة القضايا والعوائق القائمة، بحضور القطاعات الحكومية والخاصة في البلدين، وتهيئة الأرضية لتحويل الاتفاقات إلى خطوات عملية وتطوير التعاون. وأكد وزير الجهاد الزراعي، أن

واستثمارات مشتركة واتفاقيات تجارية.

وشدد نوري قزljه على أهمية التواصل المباشر بين الفاعلين الاقتصاديين في إيران وأفغانستان، مؤكداً أن عقد اجتماعات تجارية مشتركة وإجراء مباحثات مباشرة بين ممثلي القطاع الخاص في البلدين، من شأنه أن يمهد الطريق لتحديد فرص جديدة، وتذليل العقبات القائمة، وبلورة تعاون مستدام بين الطرفين. واعتبر وزير الجهاد الزراعي، أن الأمن الغذائي يشكل أحد المجالات الهامة للتعاون بين دول المنطقة، مؤكداً أنه يمكن، من خلال الاستفادة من القدرات الإنتاجية والتجارية والاستثمارية للدول الصديقة والمجاورة، تأمين جانب من

البلدين، وتطوير الاستثمارات المشتركة، فضلاً عن إزالة العقبات التي تواجه الفاعلين الإقتصاديين.

عقد اجتماعات تجارية مشتركة

وأشار وزير الجهاد الزراعي إلى الإمكانيات الواسعة التي يتمتع بها البلدان، موضحاً: أن إيران وأفغانستان تمتلكان قدرات متنوعة في المجالات الإقتصادية والتجارية والزراعية والغذائية، وأن الاستفادة من هذه القدرات تتطلب حضوراً أكثر فاعلية للتجار ورجال الأعمال والمستثمرين من الجانبين، مؤكداً أن التعاون الإقتصادي لا يمكن أن يحقق نتائج ملموسة ومستدامة ما لم تترجم المباحثات والتفاهات بين البلدين إلى برامج تنفيذية

أكد وزير الجهاد الزراعي الإيراني أهمية دور القطاع الخاص في توسيع العلاقات الإقتصادية بين إيران وأفغانستان، مشدداً على ضرورة ترجمة الإمكانيات المتاحة في البلدين إلى تعاون عملي ومستدام، عبر الحوار المباشر بين الناشطين الإقتصاديين، والاستثمار المشترك، وإبرام اتفاقيات تنفيذية.

والتقى غلام رضا نوري قزljه خلال زيارته إلى كابل، وباستضافة غرفة التجارة والاستثمار الأفغانية، عدداً من التجار ورجال الأعمال والناشطين الإقتصاديين الأفغان، وقال: أن اللقاء تناول سبل توسيع العلاقات الإقتصادية والتجارية بين إيران وأفغانستان، وتعزيز التفاعل بين القطاع الخاص في

● أخبار قصيرة

تعزيز الدبلوماسية الزراعية مع دول أوراسيا



أعلنت وزارة الجهاد الزراعي أن وفداً من القطاع الزراعي غادر طهران متجهاً إلى ألماني عاصمة كازاخستان، بهدف توسيع التعاون التجاري وتطوير صادرات المنتجات الزراعية بين البلدين. وتهدف هذه الزيارة الاستراتيجية برئاسة نائب وزير التخطيط والإقتصاد في وزارة الجهاد الزراعي أكبر فتحي، إلى المشاركة الفعالة في مناقشات متخصصة حول الزراعة، ودراسة الإمكانيات المتاحة لتوسيع التعاون الاقتصادي مع الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي. كما سُنْاقش خلال هذا الزيارة تطوير التعاون الزراعي، وتيسير تجارة المنتجات والمدخلات الزراعية، وتحديد فرص الاستثمار، وتعزيز العلاقات بين القطاعين العام والخاص الزراعيين والصناعيين في إيران وكازاخستان. ويُتّيح حضور الوفد الإيراني في هذا الاجتماع فرصة استراتيجية لعرض القدرات والإمكانيات المتقدمة للقطاع الزراعي الإيراني، فضلاً عن استكشاف مجالات تعاون جديدة مع الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي.

إعادة فتح منفذ جوانرود مع العراق قيد المتابعة

قال محافظ كرمانشاه (غرب البلاد) بشأن إعادة فتح منفذ جوانرود الحدودي مع العراق: إن الإجراءات اللازمة لإعادة فتح المنفذ قيد المتابعة حالياً؛ مردفاً إن هذا الموضوع يتابع في إطار فريق العمل الخاص بالحدود، معرباً عن أمله في أن تنفض هذه الجهود إلى نتائج إيجابية تعود بالنفع على أهالي مدينة جوانرود (بمحافظة كرمانشاه)، وأشار منوچهر حبيبي إلى الموقع الحدودي لمدينة جوانرود؛ قائلاً: إن أبناء هذه المنطقة يحمون ويدافعون عن كل شبر من تراب الوطن بكل جوارحهم، وهم حماة الحدود الحقيقيون لإيران، مؤكداً أن مطلب أهالي جوانرود يتمثل في إعادة فتح المنفذ الحدودي بصورة قانونية بالكامل؛ مردفاً: أننا نسعى إلى متابعة هذا الموضوع ضمن الأطر القانونية واتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الصدد. ولفت محافظ كرمانشاه إلى المكانة التجارية التي تتمتع بها مدينة جوانرود؛ قائلاً: إن هذه المدينة تعد من المراكز التجارية المهمة في المنطقة، كما يحظى سوق جوانرود الحدودي بإقبال السكان والسياح من مختلف أنحاء إيران.

مشاركة وفد تجاري وتقني في معرض قطع غيار السيارات بروسيا

سيشارك وفد تجاري وتكنولوجي يضم ممثلين عن الشركات الإيرانية القائمة على المعرفة، بدعم من صندوق الابتكار والازدهار، في معرض MIMS Automobility لقطع غيار السيارات في روسيا. ومن المقرر أن تقام الدورة الثلاثون للمعرض، خلال الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ أغسطس/ آب ٢٠٢٦، بمركز «إكسبوفورم» للمعارض في مدينة سانت بطرسبورغ. وتهدف هذه المهمة التجارية والتكنولوجية إلى إتاحة المجال أمام الشركات المشاركة للتعرف إلى أحدث الإنجازات في مجال قطع غيار السيارات وخدمات ما بعد البيع، فضلاً عن دعمها في تعزيز حضورها في الأسواق الدولية.

دعم روسي لعضوية إيران في بنك التنمية الجديد لبريكس؛

تعاون مالي واستثماري متنامٍ بين طهران وموسكو



المجال. وفي ختام اللقاء، أكد الجانبان مواصلة المشاورات والمتابعة العملية للاتفاقات في مجالات الاستثمار، والتعاون المصرفي والمالي، والنقل، والطاقة، والتجارة، وآليات الدفع.

تشبيسكوف إلى إقرار قانوني جديد في بلاده لممارسة الأنشطة في مجال الأصول الرقمية، وأعلن استعداد روسيا لنقل تجاريتها وبحث التعاون بين المؤسسات المالية في البلدين في هذا

وروسيا، وإزالة العقبات القائمة في مجال النقل البحري في بحر قزوين، من المحاور الأخرى التي أكد عليها نائب وزير الإقتصاد الإيراني خلال هذا اللقاء. كما أكد نائب وزير المالية الروسي، معرباً عن تعاطفه مع الشعب الإيراني وتقديره للعلاقات الوثيقة بين البلدين، دعم روسيا لعضوية إيران في بنك التنمية الجديد.

كما أكد تشبيسكوف اهتمام الشركات الروسية بتطوير الاستثمارات في مختلف القطاعات الإيرانية، ولاسيما النفط والغاز والنقل، واقترح تقديم مشاريع محددة تتمتع بقدرة على التنفيذ لدراساتها ومتابعتها بشكل مشترك.

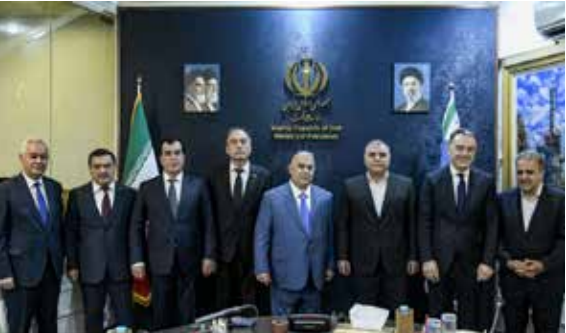
وأكد نائب وزير المالية الروسي في مواصلة حديثه أهمية إنشاء بنية تحتية مالية مرنة ومتنوعة، وقال: إن روسيا تدعم مبادرات مجموعة بريكس في مجالات المدفوعات وأسواق رأس المال والتأمين. كما جرى خلال هذا اللقاء بحث موضوع استخدام الأصول الرقمية والعملات المشفرة في المعاملات الدولية. وأشار

بريكس NDB. نائب وزير الشؤون الاقتصادية والمالية، في إشارة إلى الإمكانيات القائمة في العلاقات الإقتصادية بين إيران وروسيا، أكد على تطوير التعاون الاستثماري بين البلدين، وقال: إن الشركات الروسية تنشط في إيران في مجالات من بينها النفط والغاز والصناعة والبنية التحتية، وهناك أرضية لتوسيع هذه الاستثمارات. كما اقترح تحديد وتنفيذ مشاريع إقليمية وثنائية محددة ومشتركة بهدف تسهيل التجارة بين البلدين، مشيراً إلى العلاقات الوثيقة بين البنكين المركزيين الإيراني والروسي، مؤكداً ضرورة توسيع هذا التعاون بمشاركة دول مثل الصين والهند، واعتبر إمكانات مجموعة بريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون والاتحاد الاقتصادي الأوراسي أرضية لإنشاء نظام متعدد الأطراف وأكثر استقلالاً عن الغرب. وكان تطوير ممرات النقل والخدمات اللوجستية، وتسهيل تجارة السلع الأساسية والمنتجات الزراعية بين إيران

البلدين/ أكد نائب وزير الإقتصاد ونائب وزير المالية الروسي، على هامش اجتماع بريكس في الهند، خلال بحث سبل تطوير التعاون الإقتصادي والمالي بين البلدين، على توسيع الاستثمارات، وتعزيز التعاون المصرفي وأنظمة الدفع، وتطوير ممرات النقل، والاستفادة من إمكانيات مجموعة بريكس لإنشاء بنية تحتية مالية مرنة ومتنوعة. وخلال اللقاء الذي جمع مهدي حيدري، نائب وزير الشؤون الاقتصادية والمالية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مع تشبيسكوف، نائب وزير المالية في الاتحاد الروسي، جرى بحث أهم مجالات تطوير وتعميق التعاون الاقتصادي والمالي بين البلدين.

وأعرب حيدري، خلال اللقاء، عن تقديره للدعم والمساعدات الإنسانية التي قدمتها روسيا للجمهورية الإسلامية الإيرانية خلال الحرب الأخيرة، كما وجه الشكر إلى هذا البلد على دعمه عضوية إيران في بنك التنمية الجديد لمجموعة

إبرام اتفاقية طويلة الأمد للتعاون النفطي بين إيران وطاجيكستان



الفنية واللوجستية للتعاون، على أن يتمحور عمله حول إبرام اتفاقية طويلة الأمد لتوريد الوقود والنفط الخام اللازمين إلى مصافي طاجيكستان، مشيراً

اتفقت إيران وطاجيكستان، خلال أحدث جولة من المفاوضات النفطية، على إبرام اتفاقية طويلة الأمد لتصدير المشتقات النفطية وتوريد النفط الخام إلى مصافي طاجيكستان.

وأعلن وزير النفط الإيراني محسن باك نجاد، أمس السبت، خلال لقائه وزير الطاقة والموارد المائية الطاجيكي جمعة دلير، ووزير النقل الطاجيكي عزيز إبراهيم، عن وضع المسات الأخيرة على إطار اتفاقية طويلة الأمد بين البلدين.

وأعلن باك نجاد أن هذا الاجتماع هو الثالث حضورياً مع المسؤولين الطاجيكي خلال العامين الماضيين، موضحاً: أن الجانب الأكبر من المفاوضات انصب على إمكان تصدير فائض المشتقات النفطية الإيرانية، بما يسهم في معالجة جانب من التحديات التي تواجهها طاجيكستان، البلد الصديق والشقيق، في قطاع الطاقة.

وقال وزير النفط: إنه تم الاتفاق على تشكيل فريق عمل في لبحث التفاصيل

إلى أن جانباً كبيراً من الاتفاقات السابقة بين البلدين قد دخل حيز النفاذ، وبدأ تنفيذه عملياً.

كما لفت باك نجاد إلى أن هذه الاتفاقية يمكن أن تسهم في معالجة مشكلات الوقود في طاجيكستان، في ظل أزمة الطاقة العالمية، وأن ترفع حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى أكثر من ٨٠٠ ألف طن.

من جهته، أعرب وزير الطاقة والموارد المائية الطاجيكي عن تقديره لحسن نوايا إيران، مؤكداً أن الهدف الأساسي لدوشنبه يتمثل في زيادة وارداتها من المنتجات الوقودية الإيرانية، وأضاف: أن قطاع النفط يمثل، في ظل أزمة الطاقة العالمية، أحد أبرز مجالات التعاون الثنائي بين البلدين.

بدوره، قال وزير النقل الطاجيكي: إن حجم التبادل التجاري بين البلدين يبلغ حالياً نحو ٨٠٠ ألف طن، أي أقل من مليون طن، مؤكداً أن هذا الحجم سيرتفع بصورة ملحوظة بعد بدء فرق العمل الفنية مهامها، إلى جانب تهيئة البنى التحتية اللوجستية اللازمة لنقل الوقود والنفط الخام.